موقف المؤسسة الدينية تجاه سياسة الشاه محمد رضا بهلوي الداخلية في إيران (1962-1964)

د. محمد رسن دمان السلطاني

كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

المقدمة

تكتسب المدة (1962-1964م) أهمية كبيرة في تاريخ إيران، كونها شهدت أحداثا وتطورات داخلية تركت آثارا كبيرة على الموقف السياسي في إيران ليس فقط على السياسة الداخلية فحسب، وإنما تعداه إلى السياسة الخارجية التي تأثرت بالصراع الشديد بين الشاه والحركة الإسلامية التي أجبرت الشاه على تغيير سياسته الخارجية بما يتفق ومرحلة بما يضمن استمراره في السيطرة على الساحة الداخلية وإقصاء الحركة الإسلامية.

تمثلت سياسة الشاه محمد رضا بهلوي الداخلية في تلك المدة بعدد من المشاريع التي طرحتها الحكومة وكانت مصحوبة بحملات إعلامية كبيرة، لإظهار تلك المشاريع بأنها إصلاحية وشمولية وحرص الشاه إن يظهر وكأنه يوازي كبار المنظرين في العالم، مستندا وبقوة إلى قناعة راسخة لديه بأن التطور لأيتم إلا بتطبيق النموذج الغربي في بناء الدولة، في المقابل استندت الحركة الإسلامية إلى الإسلام في تشريعها لوجهة نظرها في مواجهة سياسة الشاه، لذلك استحكم الصراع ليتخذ طابعا مصيريا .كان من أهم عناوين الحركة الإسلامية ورمز الحركة الإسلامية ومنظرها في تلك المدة تجسدت بشخصية السيد الخميني القيادية الفذة الذي كان قائدا فذا استلهم قيم الإسلام وتعاليمه الروحية لمواجهة سياسة الشاه العلمانية، وأستطاع إن يستقطب الجماهير الإيرانية الإسلامية حول مشروعه الإسلامي الإصلاحي بشكل منقطع النظير، مما أدى إلى هزيمة الشاه ومشاريعه إمام قناعة وتماسك الشعب مع القيادة الإسلامية.

أصدرت حكومة الشاه محمد رضا بهلوي عدد من القوانين التي أثرت على العلاقة بين الحكومة من جانب والحركة الإسلامية والشعب من جانب آخر، ومن تلك القوانين، قانون مجالس الولايات، الذي كتب بشكل يناقض الشريعة الإسلامية، في كثير من بنوده الأساسية، مما إلى معارضة علماء الدين له عندما عرض على استفتاء الشعب.كما قام الشاه بإعلان مشروعه (الثورة البيضاء)عام 1963 م، وهي عدد من القوانين الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، لإدارة شؤون الدولة حسب توجهاته السياسية.ونتيجة لتوجه الشاه العلماني التغريبي وابتعاده عن الإسلام وتجاهله لرأي علماء الدين حدثت انتفاضة خرداد(حزيران)1964م.التي مثلت بداية الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني.

من القوانين التي أصدرتها حكومة الشاه قانون الحصانة للمستشارين والعسكريين الأميركيين العاملين في إيران، الأمر الذي واجهه الخميني بشدة مما أدى إلى إبعاده من قبل حكومة الشاه ونفيه إلى تركيا

أدت سياسة الشاه إلى تشكيل قيادة إسلامية بزعامة السيد الخميني ضد سياسة الشاه العلمانية، الذي كان يعتقد بأن نفي الخميني خارج سيحل المشكلة، الأمر الذي أثبتت الحوادث خطأه، إذ التف الشعب الإيراني حول الخميني في جميع القضايا حتى انتهى الصراع بسقوط الشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران.

أولا: الثورة الزراعية

كانت الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية في إيران المعتمدة على الزراعة بشكل أساسي كانت تعد عائقا اساسياً أمام إجراء الإصلاحات الأمريكية في إيران .

فإيران كانت تفتقري تلك الظروف إلى الاستعداد الكافي للتوسع في إنتاج النفط وزيادة مخولاتها النقدية من بيعة مستقبلا وهي الإيرادات التي كان ينبغي أن تنفق في شراء التجهيزات العسكرية والسلع والبضائع الأمريكية الأخرى لذا فقد انهالت المشاريع والاقتراحات على مجلسي (الشورى والشيوخ)لتغير الظروف وتهيئة الأرضية في إيران([1]).

---

[1]) حميد الأنصاري: حديث الانطلاق، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 2005م، ص 56

فكان مشروع الإصلاح الزراعي أو (إصلاح ألأراضي)خطوة اختباريه أراد الشاه ممد رضا بهلوي إعداد الأرضية للمصادقة على الثورة البيضاء، وكانت خطوة مدروسة، إذ رافقت طرح مشروع الإصلاح الزراعي حملة دعائية مكثفة وشعار كالوقوف بوجه الباشاوات وإقطاعيين، وتقسيم الأراضي بين الفلاحين والمحرومين، وزيادة الإنتاج.فكانت أي معارضة لمشروع الإصلاح الزراعي، تعد بمثابة دعم للإقطاعيين وملاك الأراضي الكبار وكانت تقمع بقسوة([1]).

يتكون مشروع الإصلاح الزراعي من لائحة تحتوي على ثمانية فصول، أعدت بصورة مستعجلة، وكلفت وزارة الزراعة والعدل والداخلية بتنظيم تعليمات المباشرة بالعمل، فكان الإصلاح الزراعي يمثل انطلاقة إصلاحات الشاه في إيران([2]).

لعب وزير الزراعة الدكتور حسن ارسنجاني دورا محوريا في تطبيق مشروع الإصلاح الزراعي إلى جانب كونه عنصرا أساسيا في حكومة الدكتور أمين، فاختيار الدكتور ارسنجاني لوزارة الزراعة يعود إلى معلوماته الواسعة وخبرته الكبيرة بالأمور الزراعية وأنظمة الشركات المختلطة ([3]).

أنطلق مشروع الإصلاح الزراعي من قرى منطقة مزاغة في الشمال الغربي من محافظة أذربيجان، لخبرة وزير الزراعة بهذه المنطقة وما فيها من مالكين ومستنفذين، ويعتقد أرسن جاني انه إن انتصر على الملاكين في مزاغة، فسوف يكون عليه من السهل تنفيذ المشروع في كافة إنحاء البلاد، مارس مهمته على وجه السرعة، إذ لم يفاجئ المالكين وحدهم فحسب، بل حتى رئيس الوزراء وسائر النخبة الحاكمة في البلاد والمعارضة الأمر الذي اثأر القلق لدى الشاه الذي كان يسعى لأن ينسب له أي تحول في إيران مهما كان سطحيا وبسيطا([4]).

علق الدكتور ارسنجاني على تنفيذ المشروع قائلا: (كنت أدرك ضرورة مباشرة العمل على أساس السرعة والقوة، وذلك لغياب الثورة الاجتماعية في إيران، والتي تعتبر الحجر الأساس في الإصلاحات، بل حتى الدستور الإيراني ناصر الإقطاعية، فكان الفهلويون من كبار إقطاعيي البلاد، لو كان بكل كيانه الإصلاح الزراعي بمعناه الواقعي، وإن أردنا تأخير تنفيذ المشروع لما بعد دراسة كيفية تطبيقه، واستغرقنا بضع سنين في توزيع الأراضي، لتغيرت ماهية المشروع، وأعلم إن هذا الوضع هو الذي ساد في بعض البلدان، مثل الفلبين وسوريا ومصر، ولم أكن ارغب في تكراره في إيران ...)وأوضح إن هدف الشاه من المشروع: (إن الشاه بحد ذاته أكبر إقطاعي في إيران، وهو ينظر إلى الإصلاح الزراعي من خلال مصالحه الشخصية، وقد وقف ظاهريا إلى جانب المشروع بغية توسيع قاعدته الشعبية بين الناس، وإضعاف منافسيه من كبار الإقطاعيين).وأخذ الشاه يشعر بالامتعاض من الشهرة والحب الذي يحظى بت وزير زراعته بين صفوف أبناء الشعب، وأخذ يتربص بت الدوائر بغية إقالته والخلاص من شبحه الذي اخذ يقض مضجعه، وقد أقدم الشاه على إقالته من منصبه في شباط1963م وتغيرت ماهية الإصلاح الزراعي كما كان يتوقع ارسنجاني([5]).

كان مشروع الإصلاح الزراعي مشروعا أميركيا، وهو احد أسس السياسة الأميركية، في ذلك الوقت، التي جرى تنفيذها في جميع الدول التابعة للسياسة الأميركية، من قارة أميركا الجنوبية إلى آسيا وأفريقيا، قامت هذه الدول بتنفيذ هذه السياسة وبشكل متشابه ومتزامن([6]).

[1]) المصدر نفسه، ص ص 57-58.

[2]) غلام رضا نجاتي: التاريخ إيران المعاصر، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، مطبعة ستار، قم المقدسة، 2008م، ص198

[3]) غلام رضا نجاتي: المصدر السابق، ص199.

[4]) المصدر نفسه، ص 201.

[5]) غلام رضا نجاتي: المصدر السابق، ص 202.

[6]) حميد الأنصاري: حديث الانطلاق، ص ص56-57.

اعتبر المشروع الطبقة المتوسطة من الفلاحين قوة اجتماعية فاعلة في المجتمع، إلا إن عدد مثل هؤلاء الفلاحين لم يكن يتجاوز عشر هذه الطبقة في إيران، فالفلاحون الفقراء كان ليحصلون سوى على ارض صغيرة، بينما لم يحصل البعض الآخر على شيء من تلك الأراضي، الأمر الذي اضطر أغلبية الطبقة الفلاحة الفقيرة إلى الهجرة إلى المدن بحثا عن عمل، حتى اضمحل القطاع الزراعي في البلاد، فأصبح هذا البلد الذي كان يعيش حالة اكتفاء–على الأقل بالنسبة لمختلف المحاصيل الزراعية–يستورد الغلاة والعلف وأبسط المنتجات الزراعية([1]).

اعتمد الإصلاح الزراعي في إيران في المجالين التجاري والصناعي أساسا على الاستثمارات الأجنبية لاسيما الأميركية، والحق ذلك إضرارا كبيرة بالزراعة الإيرانية، فتحولت إيران خلال سنوات من تنفيذ الخطة من بلد مصدر للقمح إلى بلد مستورد أساسي له، كما أدت إلى هجرة أهالي القرى إلى المدن واستخدامهم كعمال رخيصي الأجرة لخدمة صناعات التجميع والخدمات، وأدت خلال احد عشر عاما من هذه السياسة إلى تفريغ عشرين إلف قرية من سكانها([2]).

لم يكن للحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة موقفا حاسما، بسبب الظروف التي كانت تمر بها، ففي اذار 1961م توفي آية الله حسين البروجردي([3])

وفي آذار1962م توفي آية الله السيد أبو القاسم الكاشاني([4])، ولم تتبلور المرجعية القيادية بعد للسيد روح الله الموسوي الخميني([5])، هذا من جانب، من جانب آخر ونتيجة للحملة الإعلامية التي رافقت تنفيذ المشروع والأهداف المعلنة للمشروع فلم يكن من السهولة معارضة المشروع لان من يعارض المشروع يتهم بالرجعية ومساندة الإقطاعيين ومعاداة طموح الشعب، فضلا عن اتهامه بالرجعية.

ثانيا: تعديل قانون انتخابات مجالس الولايات

في 8 تشرين الأول عام1962م، أعلنت الحكومة الصحف في إيران أن الحكومة صادقت على اللائحة الجديدة لانتخاب مجالس الولايات، وقد نشرت الصحافة نصها، وحذف بمقتضاها من الدستور كون المرشح والناخب مسلما شرطا، وأستعيض عن القسم بالقرآن بالقسم بأي كتاب سماوي آخر، كما منحت المرأة حق الانتخاب والترشيح([6])، وقد استهدف الشاه من هذا التغيير عدة أمور منها:

اولآ: ممارسة ضغط على الحوزة والمتدينين لعزلهم وإضعاف قوتهم لئلا تكون الحكومة مجبرة على التحفظ حيال العلماء والمراجع، وقد وجدت الحكومة الوقت مناسبا لذلك.

ثانيا: فتح الباب على مصراعيه للأحزاب والمجموعات غير المعتقدة بالإسلام (كالزرادشتية واليهود والمسيح)التي تمسك عمليا بزمام الأمور في البلاد لممارسة دورها بشكل علني وتحت غطاء القانون.

---

[1]) غلام رضا نجاتي: المصدر السابق، ص202.

[2]) حميد الأنصاري: حديث الانطلاق، ص 57.

[3]) آية الله السيد حسين علي الطباطبائي البر وجردي ولد في مدينة بروجردسنة1292هـ، هاجر للدراسة إلى أصفهان والنجف ومشهد ثم استقر في مدينة قم المقدسة، تسلم بعد وفاة السيد أبو الحسن الأصفهاني المرجعية الدينية، توفي سنة 1961م؛حميد الأنصاري: الأمام الخميني من المهد إلى اللحد، المكتبة الجعفرية، (د.م)2003، ص15.

[4]) السيد ابو القاسم ابن مصطفى بن حسين الحسيني الكاشاني، من رجال ثورة 1920م في العراق، نفاه الإنجليز إلى العراق، فبرزت زعامته الدينية، ايد الدكتور مصدق في تأميم النفط.ينظر.جعفر الخليلي: موسوعة العتبات المقدسة، ج1، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1987م، ص107.

[5]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص15 .

[6]) الثورة الإسلامية في إيران: دروس في التجربة(سلسلة محاضرات ألقيت في المعهد العالي للفكر الإسلامي) واشنطن، 1991، ص9 .

ثالثا: إلقاء تبعة حرمان المرأة وتخلفها على الإسلام والدستور السابق من خلال إعطائها حق الإنتخاب والترشح وبعض الحريات الشكلية.

رابعا: القضاء على آخر عقبة في طريق التبعية الكاملة للغرب.

في 8 تشرين الأول عقد في منزل آية الله الحائري(مؤسس الحوزة العلمية في قم)في قم، أول اجتماع ضم السيد الخميني وعدد من كبار العلماء، وشرح السيد الخميني طبيعة نظام الشاه ومخططاته المعادية للأمة، ومساعيه لحماية المصالح الاستعمارية والإمبريالية في إيران، والتي تؤدي في النهاية إلى القضاء على الإسلام والأمة الإسلامية، وذكر السيد الخميني بمسؤولية العلماء والزعماء الدينيين تجاه المخططات الخطيرة لعملاء الاستعمار ضد الإسلام واستقلال الدول الإسلامية، وحذر من إن التهاون في الواجب سيحملهم مسؤولية كبرى أمام الله عز وجل وأمام النبي الأكرم(ص وآله)([1]).

انتهى الاجتماع بالاتفاق على عدة أمور، منها، أن يرفع كل من العلماء برقية إلى الشاه يطالبه فيها بإلغاء هذا القانون، والاتصال بالعلماء في طهران وباقي المدن وتحذيرهم من أبعاد هذا القانون ونتائجه، ودعوتهم إلى النهوض لمواجهته، كما قرروا عقد اجتماعات أسبوعية لتوحيد جهودهم وتنسيق وجهات نظرهم في عملية المواجهة([2]).

قام العلماء ومراجع الدين بتحرير الرسائل والبرقيات المفتوحة المعترضة والمنددة بقانون الانتخابات وبعثوا بها إلى الشاه ورئيس الوزراء(أسد الله علم)، وقد أثارت تلك الرسائل والبرقيات موجة كبيرة من الدعم والتأييد لدى طبقات الشعب المختلفة، وتميزت الرسالة التي بعثها السيد الخميني إلى الشاه ورئيس الوزراء، باللهجة الحادة والحازمة والمحذرة، إذ قال: (إني أنصحكم مجددا بأن تطيعوا الله تعالى وتنصاعوا للدستور، وأن تحذروا العواقب الوخيمة لمخالفتكم للقرآن وأحكام القرآن وأحكام العلماء الأعلام وزعماء المسلمين وانتهاك الدستور، فلا تعرضوا البلاد عمدا وبلا مبرر للخطر، وإلا فإن علماء الإسلام سيقولون رأيهم فيكم)([3]).

أبرق آية الله السيد محسن الحكيم[4]) وآية الله السيد أبو القاسم الخوئي إلى آية الله البهبهاني يطالبانه بمخاطبة الشاه والحكومة لإلغاء هذا القانون، وانظم إليهم الكثير من المراجع لاسيما في إيران، بمطالبة الحكومة عبر برقياتهم بإلغاء القانون، وصلت عمليات الاحتجاج إلى المساجد والأوساط العامة، إذ علماء طهران يعقدون الاجتماعات ليبحثوا فيها كيفية التحرك، وأخذ الخطباء يعقدون الاجتماعات لبحث الأمر، وأخذت فآت الشعب تتصل بالعلماء بما يمليه عليها واجبها الشرعي([5]).

بعد مدة قصيرة تعدى الأمر حدود العلماء والبازار(السوق الرئيسة في طهران)ليشمل الجامعة والمدارس، وعمت موجة السخط كل فآت الشعب، وبدأت رسائل وعرائض الاحتجاج الشعبي والدعم لموقف العلماء تصل إلى القصر الملكي ورئاسة الوزراء والمراجع، وبدأ الخطباء بمناقشة الموضوع في الأوساط والاجتماعات العامة، وقراءة البرقيات والنداءات الصادرة بشأن القانون من على المنابر([6]).

---

[1]) بررسي وتحليلي از نهضت إمام خميني، ص 149.

[2]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 27.

[3]) حميد الانصاري: حديث الانطلاق، المصدر السابق، ص 62.

[4]) السيد محسن ابن السيد مهدي ابن السيد صالح(1888–1970م)كانت له الزعامة الدينية العامة والمرجعية الروحية المطلقة والرئاسة العلمية للمذهب الجعفري.ينظر.محمد الشيخ هادي الأسدي: الإمام الحكيم عرض تاريخي لدوره السياسي والثقافي، جزآن، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، بغداد، 2008م.

[5]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 28.

[6]) المصدر نفسه، ص 28.

بادر رئيس الوزراء بادئ الأمر إلى التهديد وتكثيف الإعلام المعادي ضد علماء الدين، وصرح اسد الله علم بالقول: (إن الحكومة لن تتراجع عن تنفيذ مشروعها الذي بدأته)وأدى ذلك إلى تصاعد الحركة الشعبية، فعطلت الأسواق في طهران وقم وبعض المدن الأخرى وأخذ الناس يتجمعون في المساجد للتعبير عن تأييدهم لحركة العلماء، لم يمضي أكثر من شهر ونصف حتى تراجعت الحكومة عن تنفيذ مشروعها، وبعث الشاه و رئيس الوزراء برسائل إلى العلماء هادفين التودد إليهم وكسب رضاهم، غير إنهما امتنعا عن مخاطبة السيد الخميني لما عرفاه عنه من قوة الشخصية وثباتها([1]).

عندما رأت السلطة أن التهديد والقمع والتخويف لن يثني العلماء عن جهادهم، وبعد أن حددت مركز المعارضة ومصدرها، وأدركت أن السيد روح الله الموسوي الخميني مجاهد صلب غطت آراؤه وأفكاره على الآخرين، وأنه هو من يقود حركة الاحتجاج، وهو الذي أرسل برقية شديدة اللهجة، لذا بدأت السلطة تفكر في تفريق صفوف العلماء وبث الفرقة بينهم، إذ أخذت بالإطراء على باقي العلماء واحترامهم وإرضائهم دون السيد الخميني، فأبرق رئيس الوزراء علم فجأة إلى ثلاثة من المراجع، وقسم الموضوع إلى ثلاثة أقسام، وقال: ان الحكومة تؤيد رأي العلماء في وجوب كون الناخبين والمرشحين مسلمين، كما ان القسم يجب ان يكون بالقرآن الكريم، اما عن اشتراك النساء في الإنتخابات فأن الحكومة ستقوم بنقل رأي السادة العلماء إلى المجلس وهو الذي سيتخذ القرار اللازم بشأنه)([2]).

لم تستطع برقية علم إقناع علماء قم، فبادروا إلى عقد اجتماع بحثوا فيه ابعاد القضية، ورفضوا اعتبار الموضوع منتهيا، وعدوا هذه الخطوة من جانب (علم) خدعة ليس إلا، وأوضحوا أن القانون الذي صودق عليه لا يلغى بتصريح متردد لرئيس الحكومة، ثم انه احال الموضوع إلى المجلس الذي لم يكن له وجود آنذاك، بادر السيد الخميني إلى فض دسائس الحكومة، وحذر العلماء من خطورة هذه اللعبة التي يمارسها النظام، ودعا الجميع إلى مواصلة الجهاد والمواجهة، فأعلن السيد الخميني أمام جموع من زواره عن مواصلة الجهاد، وبذل جهودا لثني اللذين كانوا يفكرون بإنهاء القضية، فأبرق علماء قم المقدسة إلى علم معلنين ان برقيته غير كافية لأقناعهم، كما اوضحوا في البرقية احتجاجاتهم وانتقاداتهم بكل صراحة ثم طالبوا بإلغاء القانون([3])، وأوضح السيد الخميني تفاصيل الموضوع

فأوجب مواصلة التصدي وقال: (يجب ان نقول للسيد رئيس الوزراء إنه ليس بإمكان أي مجلس أو مسؤول إصدار قانون مخالف للشرع الإسلامي والمذهب الجعفري، ارجعوا إلى المادة من ملحق الدستور، فشعبنا وعلماؤنا واعون والحمد لله، وسيقطعون كل يد تحاول خيانة الإسلام وشرف المسلمين، والله غالب على أمره)([4]).

كان رفض العلماء لبرقية أسد الله علم، وطرح السيد الخميني لقضايا جديدة وتوسيع نطاق الاجتماعات العامة وتزايد المحاضرات التي يلقيها الخطيب الشيخ الفلسفي في مسج أرك، كل ذلك لم يخرج الحكومة والصافة من حالة الصمت التي التزمتاها، وهذا ما اعتبر تجاهلا من قبل الكومة للمؤسسة الدينية والإسلام عموما، فالحكومة كانت تتوقع ان تجاهلها لتحركات السيد الخميني سيكسبها دعم الغالبية من العلماء، لكن النتيجة كانت على العكس تماما، فحتى العلماء الذين كانوا إلى ذلك الوقت يلتزمون الصمت وعدم التدخل في السياسة، او الذين كانوا يدافعون عن سياسة الحكومة، نزلوا إلى الساحة ضد الشاه وحكومته. وبناء على ذلك دعا جماعة من العلماء لإقامة مجلس دعاء في مسجد السيد عزيز الله في طهران صباح يوم الخميس(الأول من رجب)–إتباعا لسنة النبي(ص)–أدت إلى موجة عارمة عمت كل أرجاء طهران، والحكومة التي عملت على بث الفرقة والخلاف بين أوساط العلماء والحوزة العلمية أصبحت هي سببا في جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم، وأصب رأي الجميع: (ان علم غير مستعد لطاعة الله القادر، ولا الالتزام بالدستور)، وقد صدر بيان عن مائتين

[1]) حميد الأنصاري: المصدر السابق، ص ص 62_63.

[2]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 23.

[3]) المصدر نفسه، ص33.

[4]) بررسي وتحليلي از نهضة امام خميني، ص 168.

من علماء طهران بمختلف اتجاهاتهم جاء فيه: (إن حكومة علم تريد التصدي لموجة الاحتجاجات من إيجاد جو من الكبت والإرهاب والتهديد بدلا من أن تقوم بتصحيح أخطائها، وإعادة الاستقرار لأوضاع البلاد وتوفير العمل لآلاف الشباب الخريجين العاطلين، والالتفات إلى وضع اقتصاد الشعب الذي يرزح تحت نير الهيمنة، ومعالجة آلاف الآلام والمصائب الاجتماعية الأخرى)([1]).

أدت الاحتجاجات التي قادها علماء الدين وتطورت إلى اصطفاف طبقات الشعب خلف المرجعية الدينية للوقوف بوجه قانون الانتخابات والتنديد بحكومة وبشكل واسع وعنيف إلى تراجع الحكومة عن خططها لتمرير القانون بطرقها المألوفة وتراجعت أمام موجة السخط الشعبي.

بعثت حكومة أسد الله علم ببرقيات ورسائل إلى علماء الدين تعلمهم بها بإلغاء الحكومة لقانون الانتخابات، وأدى ذلك إلى إقناع بعض علماء الحوزة العلمية بانتهاء المشكلة، وإنهاء التحركات السياسية والشعبية ضد الحكومة، وأخذ الناس يقيمون الاحتفالات، وبعث بعض العلماء برقيات شكر الى الحكومة، ولكن السيد روح الله الموسوي الخميني عارض بشدة، لاعتقاده بأن على الحكومة أن تبادر لإلغاء لائحة مجالس الأقاليم والمدن بشكل رسمي وعلني([2]).

في يوم الجمعة30تشرين الثاني 1962م اتجهت جموع شعبية كبيرة من طهران وباقي المدن الإيرانية للقاء السيد الخميني في منزله، وتحدث إلى الجماهير قائلا: (رغم ان مضمون البرقية التي أرسلت إلى علماء قم يعتبر مقنعا، إلا إننا لا نستطيع ترتيب أي اثر على ذلك ما لم يتم إلغاء القانون رسميا ومن خلال الصحف، ولتعلم الزمرة الحاكمة انه ما لم يتم ذلك فأننا لا نعير أهمية للإلغاء غير الرسمي وسنواصل جهادنا)، وفي هذا الاجتماع تحدث العديد من الشخصيات فخاطبوا السيد الخميني بعبارة(زعيمنا الرشيد)([3]).

في 1كانون الأول1962م عقد أسد الله علم مؤتمرا صحفيا قل فيه: (ان الحكومة قررت عدم تنفيذ قانون انتخاب مجالس الولايات، وأن الحكومة تعرب عن شكرها للسادة العلماء الذين بذلوا جهودا حثيثة لإقرار الأمن، وقاموا- بإصدار البيانات-بسد الطريق أمام المخربين المنتهزين للفرص)([4]).

حقق السيد الخميني هدفه كاملا في إلغاء قانون انتخابات مجالس الولايات، وأصدر بيانا قال فيه: (...إن نهضتكم الدينية الشاملة أصبحت عبرة للأجانب، لكنني ارى من الضروري التذكير هنا بأن على المسلمين التزام الحذر، والتحلي باليقظة والوعي، ومراقبة أوضاعهم، والمحافظة على مصالح الإسلام، ان عليهم أن يرصوا صفوفهم أكثر فأكثر ليتمكنوا من قطع اية يد قذرة تمتد إلى مقدساتهم...)([5]).

ثالثا: الثورة البيضاء

في 9 كانون الثاني1962م طرح الشاه مشروعه الذي اسماه (الثورة البيضاء)([6]) وقال الشاه: (المبادئ التي اعرضها على الرأي العام باعتباري ملكا للبلاد ورئيسا للسلطات الثلاث من اجل مصادقة الشعب عليها مباشرة ودون أية واسطة وهي كالآتي:

1- إلغاء نظام الإقطاع والرعية والمصادقة على بنود الإصلاح الزراعي على أساس لائحة تعديل قانون الإصلاح الزراعي التي صدق عليها في وقت سابق.

---

[1]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 34.

[2]) حميد الأنصاري: حديث الانطلاق، المصدر السابق، ص 63.

[3]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 36.

[4]) صحيفة كيهان الصادرة في 1كانون الأول1962م.

[5]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 37.

[6]) 2012 نعيم قاسم: الأمام الخميني الأصالة والتجديد، دار المحجة البيضاء، بيروت، ، ص 150.

2- المصادقة على لائحة قانون تأميم الغابات في أنحاء البلاد.

3- تحويل المؤسسة العامة للدولة إلى جمعيات تعاونية يجب ان تحول فائدتها لتضمن إجراء الإصلاح الزراعي.

4- لائحة تعديل قانون الانتخابات.

5- إشراك العمال في الأرباح التي تحققها المؤسسات والمصانع التي يشتغلون بها .

6- لائحة قانون تشكيل(جيش العلم)بهدف تنفيذ التعليم الإجباري العام([1]).

صاحب إعلان مبادئ الشاه حملة إعلامية واسعة لم تقتصر على وسائل الأعلام المحلية، إذ بادرت وكالات الأنباء الغربية وأجهزة الأعلام الغربية إلى تناقل إعلان الشاه بحملة إعلامية كبيرة، وبدأت تتوقع إدلاء الغالبية من الناخبين بأصواتهم لصالح هذا المشروع في الاستفتاء([2]).

عمد رجال الدين-وقبل اتخاذ أي موقف- إلى التحقق من مغزى اللوائح الست التي قدمها الشاه، ولهذا فقد مثل العلماء في مقابلة الشاه ومحاورته حول موضوع البنود الستة آية الله روح الله كمال وند - وهو من علماء مدينة خرم آباد - أجتمع السيد كمال وند في بداية تحركه بعلماء مدينة قم المقدسة واستطلع آرائهم فيما يجب اتخاذه تجاه سياسة الشاه([3]).

اجتمع السيد كمال وند بالشاه محمد رضا بهلوي، وأبلغه معارضة علماء الدين في مدينة قم المقدسة لما يسمى بالإصلاحات والتي هي مخالفة للإسلام، لكن الشاه كان يعتبر أن بقاءه مرهونا بعملية الاستفتاء(لأنها كانت تتماشى مع سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي فرضتها على الكثير من الأنظمة التي كانت تسير في ركاب السياسة الأميركية، كما ان الشاه لم يتوقع ظهور شخصية علمائية تقود المؤسسة الدينية للوقوف بوجه سياستها)، ولهذا فقد ابلغ الشاه آية الله كمال وند: (أن هذه المواد يجب أن تطبق، وإن لم اطبق هذه المواد فسأنتهي، وسيستلم السلطة أناس لايؤمنون بكم ولا بنهجكم، بل سيهدمون هذه المساجد على رؤوسكم ويقضون عليكم...إذا وافق العلماء الدين على برنامجي الإصلاحي هذا ولم يضعوا العقبات في طريقه، فأنا أعدهم بأنني البي أي طلب او حاجة لهم فيما يخص الحوزة .ثم شكا الشاه من علماء الشيعة وقال: عليهم ان يتعلموا حب الملك من علماء السنة الذين يدعون لملوكهم بعد كل صلاة، لكن مالذي يفعله علماؤنا!؟ فرد كمال وند على كلام الشاه بقوله: إن علماء السنة هم موظفون لدى الحكومة، ودعائهم لرؤسائهم وملوكهم هو جزء من واجباتهم الإدارية، اما علماء الشيعة فلم يكونوا يوما موظفين لدى الحكومة أبدا .كما قال كمال وند للشاه: إن الاستفتاء لم يرد ذكره في الدستور، وحكومة مصدق حوربت بسبب قيامها بعملية الاستفتاء .لكن الشاه ظل يسوغ ذلك مدعيا بأنه سيقوم بعملية (مصادقة شعبية) وليس استفتاء، وقد سارعت الصحف إلى استخدام مصطلح(مصادقة شعبية)بدل الاستفتاء([4]).

أعلن رجال الدين معارضتهم للائحة وأعلنوا لحرب على الشاه ونظامه عندما أعلنوا عدم شرعية الاستفتاء ودعوا الشعب الإيراني إلى مقاطعته واعتبروا الأراضي التي وزعت بموجبه أراضي مغتصبة، وشهدت مدن طهران وتبريز ومشهد وقم وغيرها مظاهرات نظمها رجال الدين وأغلق البازار أبوابه احتجاجا على الاستفتاء وكانت اشد المدن مخالفة لسياسة الشاه مدينة قم المقدسة([5]).

كان السيد روح الله الموسوي الخميني من أشد المعارضين لعملية الاستفتاء وأكثرهم تأثيرا على الجماهير، وقد أوضح رأيه عندما رد على استفتاء جمع من المؤمنين ([6]).

---

[1]) حسن كريم الجاف: موسوعة تاريخ إيران السياسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008، ص 272.

[2]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 55.

[3]) المصدر نفسه، ص56.

[4]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 56.

[5]) حسن كريم الجاف: المصدر السابق، ص ص 274-275.

[6]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 57.

جاء جواب السيد الخميني كالآتي: (في رأيي أن ألاستفتاء الذي سمي بالمصادقة الشعبية، تماشيا مع بعض الإشكاليات ؛هو أمر مخالف لرأي علماء الدين والغالبية العظمى من الشعب ...إن العلماء يشعرون الخطر يداهم القرآن والدين، ويبدوا أن هذا الاستفتاء الإجباري سيكون مقدمة للقضاء على المبادئ المتعلقة بالدين، لقد أحسوا أن في قانون انتخابات مجالس الولايات خطرا على الإسلام والقرآن والبلاد، ويبدوا أن الأعداء جاءوا بنفس مضمون ذلك القانون في شكل آخر، لينفذوه على أيدي مجموعة الناس السذج المغفلين، أن واجب علماء المسلمين أن يحذروا الشعب المسلم من أي خطر يواجه الإسلام والقرآن لئلاّ يكونوا مسؤولين أمام الله أسأل الله تعالى أن يحفظ القرآن المجيد واستقلال البلاد([1]).

جاء رأي السيد الخميني واضحا وقاطعا، فضلا عن آراء باقي المراجع العلماء، وقد بين ذلك وحدة الوقف للمؤسسة العلمية تجاه الاستفتاء([2]).

انتشر بيان السيد الخميني بتحريم الاستفتاء، فأقفلت المحلات أبوابها، وتحركت جموع من الجماهير باتجاه منزل آية الله الخوانساري وطابت منه الانضمام إلى التظاهرات الشعبية، وتجمع المتظاهرون في شارع بوذر جمهري وتقاطع سيروس وسط طهران، وكان في طليعة المتظاهرين عدد كبير من علماء الدين، استقبل آية الله البهبهاني المتظاهرين وفي مقدمتهم علماء الدين في تقاطع سيروس، توافدت الجماهير على منزله، فخطب في الجماهير حجة الإسلام فلسفي وأعلن إضرابا لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على الاستفتاء غير القانوني، كما قرأ بيان من قبل آية الله الخوانساري، وآية الله البهبهاني، نص على تحريم الاستفتاء، ودعا إلى تجمع شعبي كبير في مسجد السيد عزيز الله في طهران في نفس اليوم([3]).

واجهت تظاهرات الجماهير(عصر ذلك اليوم)واجتماعه في مسجد عزيز الله مضايقات من قبل الشرطة، فتحولت التظاهرات إلى صدامات واشتباكات، وتعرض آية الله الخوانساري لهجوم من قبل الشرطة عندما كان في طريقه إلى المسجد، وأجبر على العودة إلى المنزل([4]).

عصر يوم 24كانون الثاني 1963م اجتمع علماء طهران في منزل آية الله الغروي لاتخاذ قرار جماعي ضد الاستفتاء، وبينما هم مشغولون بالبحث والمداولة، قامت قوات الأمن بمداهمة المنزل واعتقال ما يمكن اعتقاله، كما قامت قوات الجيش في ذلك اليوم بمهاجمة جامعة طهران لقمع تظاهرات الطلبة المناهضة للاستفتاء.

قرر الشاه الذهاب إلى قم ليحسم الموقف مع العلماء، وليصور لباقي المدن أنه لقي استقبالا حارا، وانه لا صحة للتلاحم ألعلمائي في عملية المعارضة، وبينما كان الناس يواصلون إضرابهم ملنين مقاطعة الاستفتاء، سارع رجال الأمن (السافاك)الى اقامة اقواس النصر وتزيين الشوارع لاستقبال الشاه، وفي يوم21كانون الأول1963م، قبل وصول الشاه بيوم واحد تظاهر أهالي قم وهتفوا بشعار(نحن أتباع القرآن لا نرضى بالاستفتاء)ووزعوا فتاوى العلماء وبياناتهم بخصوص تحريم الاستفتاء، ومزقوا صور الشاه، ودمروا قوس النصر الذي اعد لاستقبال الشاه، وهتفوا: (ليسقط الاستبداد فالإسلام منتصر) وردا على ذلك هاجم افراد الجيش المدرسة الفيضية وعدد من المحل المغلقة([5]).

دعا السيد الخميني العلماء في مدينة قم المقدسة إلى عدم الخروج من منازلهم لاستقبال الشاه، كما اصدر فتواه للشعب الإيراني بتحريم ذلك الخروج([6])، وأوضح السيد الخميني بأن الهجوم الوحشي لقوات النظام على علماء طهران وأهاليها وتعاملهم السيئ مع أهالي قم والحوزة العلمية، وانتهاك حرمة الحوزة المقدسة، كل هذه الممارسات لم تبق أي مجال

---

[1]) احمد حسين يعقوب: الإمام الخميني والثورة الإسلامية في إيران، مطبعة الغدير، بيروت، 2000، ص 115.

[2]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 57.

[3]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 59.

[4]) المصدر نفسه، ص 59.

[5]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 60.

[6]) حميد الأنصاري: حديث الانطلاق، المصدر السابق، ص 66.

للتفاهم والتفاوض الجهاز الحاكم، كما انها اغلقت أي باب يؤدي للقاء بالشاه، وأصبح ذلك امرا مستحيلا، الا ان يقوم الشاه بإعلان مسؤولية السيد علم(رئيس الوزراء) الكاملة عما جرى وإقالته منصبه، وإنهاء عملية الاعتقالات، كخطوة عملية منه للتعويض عن الإهانة والاعتداء اللتين تعرضت لهما حرمة الحوزة المقدسة، واذا ما حصل هذا فسيكون الطريق مفتوحاً امام لقاء مباشر مع الشاه([1]).

عندما نشرت الصحف الموالية للحكومة إخبارا عن اتفاق بين السلطة وعلماء الدين رد السيد الخميني قائلا: (نشرت الصحيفة القذرة اطلاعات (انة تم التفاهم مع رجال الدين، وهم يؤيدون ثورة الشاه البيضاء والشعب ايضا يؤيدها) أي ثورة ؟واي شعب؟لا صلة لهذه الثورة بالشعب اورجال الدين، ايها السادة في الجامعات ابلغوا الجميع ان رجال الدين لا يؤيدون هذة الثورة الاسمية، ولو شنقو الخميني ما تفاهم)([2]).

كان جواب السيد الخميني من القوة بحيث لم يفسح مجالا لطرح وجهة نظر اخرى، بل ان باقي المراجع لم يكونوا يردوا على أي استفتاء او سؤال في هذا الخصوص قبل الإطلاع على رأي السيد الخميني، لأن الموقع القيادي الذي احتله، سلب اية جرأة على طرح رأي معارض له.قامت الحكومة بتعبئة كل اكانات الدولة من اج الاعداد لأستقبال كبير للشاه في قم، كما تمركزت القوات العسكرية في كل مكان، لكن احدا من اهالي قم لم يغادر منزله ولم يشارك في الإستقبال([3]).

عندما علم الشاه بعدم مجئ من العلماء لاستقبالة ثارة ثائرتة، ولم يدخل إلى حرم السيد فاطمة المعصومة([4]) والقى خطاباً قال فية: ((اننا نلاحظ دائماً مجموعة من الجهلاء، وتلك الفئة التي لم تتحرك عقولها بعد، تقوم بوضع العراقيل أمامنا، فعقول هؤلاء مازالت متحجرة وستبق كذلك، أن هذة المرجعية السوداء لايمكن ان تفهم يوماً، فمنذ الف عام لم تتطور عقولهم ...هولاء يتخذون من الحكومة المصرية قدوة لهم ...عبد الناصر([5]) الذي يوجد لدية على الاقل خمسة عشر عشر الفا سجين سياسي هو قدوتهم ... لاحظوا جيداً منطق هؤلاء السادة ... انهم اكثر خيانة من حزب تودة بمائة مرة)([6])،

في يوم 26 كانون الثاني 1963 قامت الشرطة بالقاء القبض على عدد من قادة الحركة الوطنية، وعدد من تجار البازار، ومجموعة من الطلبة الجامعيين وزج بهم في سجون قزل قلعة والقصر في طهران([7])، وبعد يومين أقيم الاستفتاء، وعلى الرغم من أن مراكز الاقتراع كانت خالية من الناس،

لكن اجهزة اعلام الحكومة أعلنت ان اقبال الناس على صناديق الاقتراع كان منقطع النظير، واعلنت نتائج الاستفتاء على انها 99، 9%، واعلنت الصحف الحكومية ان مشووع الاستفتاء حصل على موافقة الشعب([8])

[1]) بررسي وتحليلي از نهضت امام خميني: ص 254.

[2]) إبراهيم الدسوقي شتا: الثورة الإيرانية الجذور الآيدلوجية، الزهراء للأعلام العربي، القاهرة، 1988، ص 263.

[3]) بررسي وتحليلي از نهضت امام خميني: ص 254.

[4]) السيدة فاطمة المعصومة بنت الإمام موسى الكاظم(ع) استشهدت مسمومة عندما دس لها المأمون العباسي السم لها .ينظر. محمد الشيرازي: قم المقدسة، مطبعة سبهر، (د.ت)، 1422هـ، ص92.

[5]) احد قادة ثورة 23 تموز1952م في مصر، تسلم رئاسة الوزراء وبعدها رئاسة الجمهورية بعد تنحية محمد نجيب، استمر رئيسا للجمهورية حتى وفاته في (28ايلول1970م). ينظر: عزيز السيد جاسم: مقتل جمال عبد الناصر، ط2، دار آفاق، (د.م)1985م.

[6]) غلام رضا نجاتي: التاريخ الايراني المعاصر، إيران في العصر البهلوي، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، دار الكاتب الاسلامي، قم المقدسة، 2008 ، ص 222 .

[7]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 61 .

[8]) صحيفة كيهان الصادرة بتاريخ 28 /1 /1963

أعلن السيد الخميني الحداد العام في عيد الربيع عام 1963م، لان عيد النوروز في ذلك العام يختلف كثيرا عن الاعوام السابقة اذ تشهد بداية كل عام –طبقاً لعرف ايراني قديم – توافد الناس على الاماكن المقدسة للدعاء إلى اللة تعالى بتحسين احوالهم، ومدينة قم وهي من المدن المقدسة لانها تظم مرقد السيدة معصومة، كانت تشهد توافد الناس عليها للزيارة والدعاء، لكن تجمع الناس في قم ذلك العام كان بمثابة الاستمرار في مواجهة نظام الشاه، واعلان الدعم للمراجع، والحصول على التعليمات والتوجيهات منهم، ومع اقتراب عيد نوروز أعد السيد الخميني كل مستلزمات توجيهة ضربة للممارسات الشاه التي كان يعتبرها موجة من قبل امريكا والصهيونية، فاقترح السيد الخميني على علماء قم تحويل عيد نوروز إلى حداد عام، وانشر هذا الموضوع في انحاء البلاد من خلال النداءات والبيانات والرسائل التي بعث بها إلى ارجاء البلاد([1])

فبعث برسالة إلى العلماء مما يلي

(انتم تعلمون ان الجهاز الحاكم يبذل كل مساعية من اجل هدم احكام الاسلام الاساسية، والقيام بممارسات تتنافي مع تعاليم الاسلام، لهذا فأنني ساكون في خلال عي د النوروز في حداد وتعزية لامام العصر (عجل اللة فرجة الشريف)، وساقوم بتحذير الناس . لذا فالمرجو من حضرات السادة القيام بنفس هذا العمل لاطلاع الشعب المسلم على المصائب التي حلت بالاسلام والمسلمين ...)([2]).

لقي اقتراح السيد الخميني ترحيبا كبيرا من قبل الشعب، اذ كان اختبارا لمدى وحدتة وتلاحمة، لأنه يتطلب تحويل الاحتفال بالعيدالى عزاء وحداد، وتحويل بطاقات التهنئة إلى بطاقات تعزية ومواساة في المساجد والحسينيات، واقامت العلماء مجالس العزاء بدلاً من مجالس الفرح والتهاني والعيد بينما يقوم الخطباء بلفت منظار الشعب إلى ان الحكومة تشكل خطرا على الاسلام فغطى السواد معظم الجدران في الشوارع واماكن الاجتماعات والمحافل العامة لاسيما في مدينة قم، وعلقت لافتات كتب عليها (لا عيد للمسلمين هذا العام)كما علق الكثير من العلماء وطلبة العلوم الدينية قطعة قماش سوداء صغيرة على صدورهم تعبيراً عن الحزن والحداد، كما صدرت منشورات وبيانات جماعية وفردية من قبل علماء الدين من مختلف مدن البلاد، ومن اهم هذة المنشورات السياسية منشور (علماء الاسلام لا عيد لهم هذا العام)([3]).

لقد ذهل الشاه من موقف الخميني في عيد النوروز، فقرر الرد عليها، ففي عصر يوم 23آذار1963م، اقيم مجلس عزاء حضره الآلاف من المسلمين في المدرسة الفيضية بمدينة قم[4]، في ذكرى استشهاد الإمام جعفر الصادق(ع)هجم جند الشاه على المعزين وأوسعوا الجميع ضربا ونكلوا بهم، ونهض السيد الخميني ليقول بعد ذلك ليقول: (إن النظام كاما تمادى في جرائمه فضح نفسه أكثر، وهذا نصر عظيم للإسلام والمسلمين)واستغل السيد الخميني الحادثة لفضح الشاه ونظامه، فأخذ يخطب في الجموع التي أخذت تهرع إلى قم لتبدي تأييدها والتفافها حول السيد الخميني([5]).

ردا على هجوم قوات الشاه على المدرسة الفيضية، وفي الأول من شهر محرم أصدر السيد الخميني فتواه بتحريم التقية وأعلنها في بيان أذاعه على علماء الحوزات العلمية والمسلمين في إيران، دعاهم فيه ألا يلوثوا منابرهم بالمهادنة، وأن يجعلوا من تلك المنابر مراكز تفضح الشاه ونظامه([6])، وقال:

---

[1]) أحمد حسين يعقوب: المصدر السابق، ص

[2]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص65 .

[3]) المصدر نفسه، ص65 .

[4]) مؤسسة الغري للمعارف الإسلامية: علماء قياديون، النجف الأشرف، 1431هـ، ص17.

[5]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 70.

[6]) إيران من الداخل، ص ص 46-47.

(أن التقية حرام، وإظهار الحقائق واجب مهما كانت النتيجة ولا ينبغي على فقهاء المسلمين استعمال التقية في المواقف التي تجب بها التقية على الاخرين، ان التقية تتعلق بالفروع، لكن حينما تكون كرامة الاسلام في خطر، واصول الدين في خطر، فلا مجال للتقية والمداراة، إن السكوت هذه الأيام تأييد لبطالة الجبار ((الشاه)) ومساعدة لأعداء الأسلام)) .([1])

رابعا: انتفاضة 11محرم (15خرداد)

خلال أيام محرم التسعة الأولى توافد مئات الالوف إلى قم ليحضروا يوم العاشر من محرم، وليستمعوا إلى ما يقوله السيد الخميني الذي ألقي خطابا في الحشود الغفيرة قال فيه:

((نحن نعيش عصر عاشوراء –اشارة الممارسات الشاه ضد طلاب المدرسة الفيضية – انني أحذرك ايها الملك من مغبة تلك الأعمال والممارسات والاساليب، وانا اريد أن يشكر الناس بهم، إذا قرر اسيادك في ((الغرب)) إبعادك عن البلاد، انني ارى مصيرك كمصير ابيك)) وتسائل السيد الخميني في خطابة ((ماهي العلاقة التي تربط الشاه بأسرائيل حتى تخدرنا أجهزة الأمن من أنتقادهما؟ هل الشاه هو اسرائيل بنظر أجهزة الامن؟ هل هو عندهم يهودي وصهيوني))([2])

وصلت المظاهرات إلى اوج شدتها، اثر الخطاب التاريخي للسيد الخميني في لعصر يوم العاشر من محرم، إذ انه زاح الستار عن حقيقة الاوضاع، وفضح الشاه، وأضعف للملأ ضعف الملكية وخورها، واعطى للامة بارقة امل جديد، توسع نطاق المظاهرات بشكل كبير في 11محرم لا سيما في قم وطهران وباقي المدن الأيرانية، التي اعطت لعملية النضال ضد الشاه صبغة اساسية كاملة، وجعلت الشاه وحكمة الملكي هدفآ مباشرا لهذا الجهاد، وقد كانت هذه الأوضاع تسير باتجاه معاكس لما استهدفته (الثورة البيضاء) فالمشروع الأمريكي كان يستهدف تهدئة الاوضاع وتطوير المنطقة للسلطة الغربية على المدى البعيد، لكن الحوادث التي شهدتها البلاد، كانت تشير إلى ان الوضع يسير على عكس ما يريده الامريكان، وقد تصور النظام أن العنف هو الطريق الوحيد لتحقيق هذا الغرض . ففي منتصف ليلة الرابع عشر من شهر خرداد (4 حزيران) تم اعتقال السيد الخميني([3]).

انتشر خبر اعتقال السيد الخميني بسرعة فائقة في أرجاء إيران، قبل شروق يوم (15خرداد –5حزيران) تجمعت في قم اعداد كبيرة من الاهالي في منزل السيد الخميني، ثم اتجهت مع نجله إلى صحن مرقد السيدة معصومة . وقد حاولت الشرطة تفريق الناس بإطلاق التهديدات عبر مكبرات الصوت، لكنهم تركوا الناس بعد ان عجزوا عن ذلك، فحدث تجمع حاشد في الصحن، وبعد فترة وجيزة التحق بهم جمع كبير من العلماء، بعد أن أصدروا بياناً بهذه المناسبة وهتفت الحشود المجتمعة هتافات ((اما خميني واما الموت)) مؤكدين أن اعتقال السيد الخميني يعني معارضة النظام الحاكم للدين . أما نساء قم فقد التحقت بالنهضة وشاركن بشكل فعال في الحشد الجماهيري([4]) ولأول مرة هتفت الجماهير في كل مكان ((الموت للشاه)) فأعطى الشاه أوامره لقمع المتظاهرين، فهجمت قوات الجيش والشرطة على المتظاهرين، وقتلت منهم(5) آلاف بيوم واحد حسب تقديرات الحكومة، ثم أخذت الأجهزة الأمنية تعتقل المتظاهرين وتزج بهم في السجون([5]).

لم يكن السيد الخميني قد طرح مرجعيتة بعد، وعندما تم اعتقاله بعد احداث محرم (حزيران) 1963 تسربت انباء عن نظام الشاه تتحدث عن احتمال إعدامه، بادر المجتهدون الكبار في قم([6]) وطهران إلى الاجتماع وقرروا اعتباره مجتهدا

---

[1]) ابراهيم الدسوقي شتا: المصدر السابق، ص132.

[2]) احمد حسين يعقوب: المصدر السابق ص117 .

[3]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص100 .

[4]) بررسي وتحليلي أز نهضت امام خميني، ص208 .

[5]) أحمد حسين يعقوب: المصدر السابق، ص117–118.

[6]) وهم اية اللة العظمى السيد شريعة مداري، واية اللة السيد المرعشي، واية اللة العظمى السيد الكلبيكاني من قم، واية اللة العظمى السيد الخنساري من طهران . بنظر. صلاح الخرسان: الامام محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، ص345.

وكتبوا استفتاء بذلك لوجود نصآ في الدستور الايراني يمنع من تنفيذ حكم الاعدام بالمجتهدين، كما شهد اولئك العلماء فرادى باجتهاد آية الله الخميني، ولا يعني ذلك ان السيد الخميني لم يكن مجتهداً قبل تلك الاستشهادات، أنما كان يفتقد إلى مثل تلك الورقة شأنه في ذلك شأن الكثير من المجتهدين، وهو عرف سائد ومعروف في الحوزة العلمية، أذ يصل الكثير من العلماء إلى تلك المرتبة العلمية ويعترف بهم كمجتهدين من قبل اساتذتهم دون أن يمنحوهم الورقة التي تثبت ذلك([1]).

فضلاً عن دور مراجع الدين، كان للرأي العام الإيراني دوراً في الضغط على الشاه، فأفرج عن السيد الخميني وفرضت علية الاقامة الجبرية في احدى احياء طهران، ثم افرج عنة واعيده إلى قم بعد أن غاب عنهم فترة عشرة أشهر، وبعد فترة عشرة ايام من وصولة إلى قم القى خطبة في مسجدها الاعظم رد فيها على الاتهامات التي نسبها اعلام الشاه إلى العلماء حول تعاونهم مع قوى خارج البلاد، قام امام مئات الألوف الذين استمعوا له، وعلى مرأى ومسمع جيش الشاه وشرطته، وقال مخاطبا الشاه: (هل اذا نصحناك بأن لا تكون عبدا مملوكا للأجانب تتهمنا بالرجعية، وإذا قلنا لك لا تعقد ميثاقا مع إسرائيل قلت: انكم رجعيون ...من الرجعيون إذا نحن أم أنت...)([2])، اتهم الشاه جمال عبد الناصر بتدبير الانتفاضة.

خامسا: قانون الحصانة ونفي السيد الخميني الى تركيا

لم يكن من الممكن الحفاظ على حكم الشاه مع بقاء الخميني في إيران، فكلماته كانت ضربات موجعة لأركان النظام، ولم تطق الحكومة والشاه استمرار هذا الوضع، كما لم يكن من الممكن إسكات صوت السيد الخميني بشتى الوسائل والطرق، فقد قطع السيد الخميني طريقا طويلا خلال عامين فقط، واكتسب تجارب كثيرة، واحتل منزلة مرموقة في المجتمع الإيراني قلما يتمتع بها احد غيره، واجتاز المرحلة التي يمكن فيها للنظام رفع دعوى ضده وتقديمه للمحاكمة، او إخافته عن طريق التهديد بإعدامه، فضلا عن ان السلطة كانت عاجزة عن ابعاد ابناء الأمة وفصلهم عنه، لأن تعلقهم وشغفهم به كان يقوي الأواصر فيما بينهم ويدفعهم الى التضحية بالغالي والنفيس، كما اصبحت إجراءات بإغلاق الاسواق وسحب اجازات العمل من الكسبة وفصل الموظفين من الدوائر وما شابهها، لا تثير إلا السخرية وعدم الاكتراث بين اتباع الإمام وعدم الاكتراث بين اتباع السيد الخميني المؤمنين بنهجه، فعملت هذه الإجراءات كلها على زيادة التفاف ابناء الأمة حول السيد اكثر ([3]).

في عام 1964م قلمت الحكومة بطرح قانون الحصانة القضائية للموظفين والخبراء الأمريكان للمصادقة عليه، فقدمت الحكومة لائحة بهذا الشأن واستحصلت موافقة مجلس النواب عليها، ويقضي القانون بإعفاء المستشارين العسكريين والفنيين الأمريكان وعوائلهم وخدمهم من الخضوع للقانون الإيراني، كما بجعلهم في عداد الدبلوماسيين والعاملين في السفارات الأجنبية في طهران المشمولين بمعاهدة فينا القاضية بمنح الحصانة القضائية للدبلوماسيين العاملين في سفارات دولهم في البلدان الأخرى([4]).

وقف السيد الخميني، في وجه قانون الحصانة القضائية للأمريكان، مما اوصل هذا الأمر ذروته، ووضع الشاه في طريق مسدود، إذ هاجم الشاه واسرائيل وامريكا بعنف وفضح ممارسات الحكومة وخطط اسيادها، وشرح تفاصيل وابعاد قانون الحصانة بأسلوب يفهمه كل فئات الشعب، فشكل خطاب السيد الخميني الذي ألقاه في تجمع جماهيري حاشد، تهديداً جدياً للشاه أوصله إلى حافة السقوط([5]).

---

[1]) صلاح الخرسان: المصدر السابق، ص346 .

[2]) احمد حسين يعقوب: المصدر السابق، ص 118.

[3]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص 149.

[4]) المصدر نفسه، ص 137.

[5]) جلال الدين المدني: المصدر السابق، ص141.

قام النظام في إيران بدراسة الموقف واتخاذ القرار بنفي الخميني إلى تركيا . ففي مساء يوم 3تشرين الثاني 1967 أقتحم المئات من القوات الخاصة منزل السيد الخميني في قم([1]) واعتقل ونقل على وجه السرعة إلى طهران فتوجهه السيارة التي نقلته إلى مطار مهر أباد وفي صبيحة 4تشرين الثاني 1964 حمل الخميني على طيارة خاصة إلى أنقرة([2]).

نفي الشاه السيد الخميني إلى تركيا لأن طبيعة النظام التركي علماني متعصب ضد الدين الإسلامي وضد المتدينين، فضلاًً عن التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية التركية والإيرانية، ففي تركيا يتاح لنظام الشاه مراقبة السيد الخميني بالتعاون مع المخابرات التركية، سمح للسيد الخميني في البداية الاستقرار في أنقرة ثم انتقل إلى بورصة التي استقر بها إلى ان سمحوا بالمغادرة إلى العراق سنة 1965م([3]).

كانت شهرة السيد الخميني كزعيم ديني يقود الشعب الإيراني ضد نظام الشاه العلماني –سبقته إلى تركيا– فكانت الأوساط التركية معبأة ضده، فالخميني لم يكن عدوا لنظام الشاه فحسب، بل هو عدو للنظام العلماني التركي، لذلك استقبلته تركيا بقسوة ونكران، واستعان بالصبر والصلاة، فأنصرف إلى كتابه المهم الذي ظم اجتهاداته الفقهية وفتاويه، صدر بعنوان تحرير الوسيلة ويقع في جزأين ويضم 1212 صفحة([4]).

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال دراستنا لموقف المؤسسة الدينية في إيران من سياسة الشاه محمد رضا بهلوي الداخلية توصلنا إلى ما يأتي:

1– تمثلت السياسة الداخلية للشاه بعدد من المشاريع التي اطلق عليها اسم (مشاريع إصلاحية) كانت في جوهرها جزء من سياسة التحديث والغربنة على وفق النمط الأوروبي الذي تبناه الشاه وأخذ يعمل على تطبيقها في إيران في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

2 – تطور موقف المؤسسة الدينية من سياسة الشاه واتخذ شكل المراحل بصورة تصاعدية، ففي الطور الأول تمثل بالموقف من (الثورة الزراعية)، التي لم يكن للمؤسسة الدينية موقفا قويا منها لعدة اسباب(بالرغم من توزيع الحكومة لأراضي الأوقاف الدينية التابعة للمؤسسة الدينية)، لعدة أسباب منها، أن القيادة المرجعية لم تتبلور بعد وفاة المراجع الكبار في إيران (الكاشاني والبروجردي)، فضلا عن انه لايمكن لأحد أن يقف بوجه المشروع لأنه سيتهم بأنه رجعي ويساند الإقطاع ويقف بوجه مصلحة الطبقة الفقيرة.

3– تمثلت المرحلة الثانية لموقف المؤسسة الدينية، في معارضتها لتعديل قانون الانتخابات الذي ألغى الكثير من المبادئ الإسلامية في الدستور الإيراني، فكان من نتائج الموقف المعارض للمرجعية الدينية، بروز مرجعية السيد روح الله الموسوي الخميني القيادية المجاهدة، ونزولها إلى ميدان الصراع ضد توجهات الشاه العلمانية كمرجعية ذات فكر يحمل مشروع اسلامي متكامل قابل للتطبيق في إيران يواجه مشروع الشاه الغربي.وثانيا، وقوف الجماهير وبشكل منقطع النظير خلف مرجعية السيد الخميني وتعبئتها إسلاميا ضد توجهات الشاه العلمانية، وثالثا اضطرار الشاه على إلغاء القانون نهائيا، وهذه المرحلة من الصراح تركت آثارا واضحة استمرت حتى سقوط نظام الشاه.

4– استمرت المواجهة في المرحلة الأخيرة لتصل إلى إستعمال الشاه للقوة المسلحة ضد الجماهير المساندة للمشروع الإسلامي فهجم جند الحكومة على المدرسة الفيضية التي كان من تداعياتها حدوث انتفاضة خرداد(حزيران) 1963م، التي راح ضحيتها الآلاف، واشتدت بعد اعتقال السيد الخميني، ولم تتوقف إلا بعد إطلاق سراحه، وعدت تلك الحادثة في التأريخ الإيراني بداية الثورة الإسلامية في إيران .

[1]) مؤسسة الغري للمعارف الإسلامية: المصدر السابق، ص19.

[2]) بررسي وتحليلي أز نهضت امام خميني: ص741.

[3]) محمد الشيخ هادي الاسدي: الأمام الحكيم عرض تاريخي لدوره السياسي والثقافي، مؤسسة آفاق، (د.م)، 2008، ص279.

[4]) احمد حسين يعقوب: المصدر السابق، ص 121.

5- اشتد الصراع في إيران بين السيد الخميني والجماهير المسلمة من جانب وبين الشاه وأجهزته الأمنية القمعية مدعوما من الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني من جانب آخر، وأخذ الصراع طابع الديمومة والشدة حتى وصل حدا أصبح معه السيد الخميني يعارض جميع سياسات الشاه الداخلية والخارجية، فأحس الشاه بأنه لا يستطيع حكم إيران بشكل مطلق الا بإبعاد السيد الخميني خارج إيران، فأقدم على إبعاده عام 1964م ليقود الثورة منفاه في تركيا والنجف.

قائمة المصادر

1- غلام رضا نجاتي: التاريخ إيران المعاصر، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، مطبعة ستار، قم المقدسة، 2008م

2- حميد الأنصاري: حديث الانطلاق، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 2005م،

3- حميد الأنصاري: الأمام الخميني من المهد إلى اللحد، المكتبة الجعفرية، (د.م)2003،

4- صحيفة كيهان الصادرة في 1كانون الأول1962م

5- نعيم قاسم: الأمام الخميني الأصالة والتجديد، دار المحجة البيضاء، بيروت،

6- حسن كريم الجاف: موسوعة تاريخ إيران السياسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008

7- احمد حسين يعقوب: الإمام الخميني والثورة الإسلامية في إيران، مطبعة الغدير، بيروت، 2000.

8- إبراهيم الدسوقي شتا: الثورة الإيرانية الجذور الآيدلوجية، الزهراء للأعلام العربي، القاهرة، 1988)

9- صحيفة كيهان الصادرة بتاريخ 28 /1 /1963

10- عزيز السيد جاسم: مقتل جمال عبد الناصر، ط2، دار آفاق، (د، م).1985

11- غلام رضا نجاتي: التاريخ الايراني المعاصر، إيران في العصر البهلوي، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، دار الكاتب الاسلامي، قم المقدسة، 2008

12- محمد الشيرازي: قم المقدسة، مطبعة سبهر، (د.ت)، 1422هـ.

مؤسسة الغري للمعارف الإسلامية: علماء قياديون، النجف الأشرف، 1431هـ.

13- صلاح الخرسان: الإمام محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق

14- محمد الشيخ هادي الاسدي: الأمام الحكيم عرض تاريخي لدوره السياسي والثقافي، مؤسسة آفاق، (د.م)، 2008.